

دور التحول الرقمي في تعزيز المنافسة العادلة ومنع الاحتكار في سوق العمل

أ.د. نغم حسين نعمة
رئيس التحرير

أولاً: المقدمة

يُعدّ التحول الرقمي أحد أبرز العوامل التي أعادت تشكيل ديناميات الأسواق المعاصرة، إذ أسهم في تعزيز مفاهيم الشفافية والعدالة في البيئة التنافسية. فالتحول الرقمي، بوصفه عملية متكاملة لتوظيف التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والمنصات الإلكترونية، مكّن الجهات التنظيمية والمشاركين في السوق من الوصول الفوري إلى المعلومات، ومتابعة الأنشطة الاقتصادية بدقة عالية. وقد أدى ذلك إلى الحد من الممارسات الاحتكارية، وزيادة قدرة المستهلكين على المقارنة والاختيار الحر، مما يعزز من عدالة المنافسة بين الشركات. كما ساهمت التحولات الرقمية في خفض الحواجز أمام الدخول إلى الأسواق، إذ أتاحت للشركات الصغيرة والناشئة فرصاً متكافئة للتوسع والمنافسة عبر الوسائط الرقمية.

ومن جهة أخرى، أوجد التحول الرقمي بيئة رقابية أكثر فاعلية، تتيح للسلطات المختصة مراقبة الأسواق وتحليل الأنماط السلوكية غير التنافسية باستخدام أدوات التحليل الذكي. ومع ذلك، يبقى تحقيق المنافسة العادلة في ظل الاقتصاد الرقمي مرهوناً بقدرة الدول على تطوير تشريعات رقمية متقدمة تضمن حماية البيانات، وتمنع هيمنة المنصات الكبرى، وتسد الفجوة الرقمية بين الفاعلين الاقتصاديين. وعليه، يمكن القول إن التحول الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق المنافسة العادلة، بشرط أن يُدار ضمن إطار مؤسسي وتنظيمي متوازن يحقق العدالة والابتكار في آن واحد. وهو عملية توظيف التقنيات الرقمية (مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والمنصات الإلكترونية) لإعادة تشكيل العمليات الاقتصادية والإدارية والخدمية. وأما المنافسة العادلة فهي البيئة التي تتاح فيها الفرص لجميع الفاعلين الاقتصاديين على نحو متكافئ، دون احتكار أو تمييز أو ممارسات غير نزيهة.

ثانياً: دور التحول الرقمي في تعزيز المنافسة العادلة

1. زيادة الشفافية في الأسواق
- الأنظمة الرقمية تمكّن الجهات الرقابية من متابعة الأسعار والعقود والمعاملات لحظياً.
- المنصات الإلكترونية تتيح للمستهلك المقارنة بين الأسعار والجودة بسهولة، ما يحد من الاحتكار والممارسات الخفية.
2. تخفيض الحواجز أمام الدخول إلى السوق.
- التحول الرقمي أتاح للشركات الصغيرة والناشئة الوصول إلى الأسواق عبر التجارة الإلكترونية، دون الحاجة إلى رأس مال كبير.
- بذلك تتنوع المنافسة وتتوسع قاعدة المشاركين في السوق.
3. تحسين العدالة في الوصول إلى المعلومات
- البيانات المفتوحة (Open Data) والذكاء التحليلي تسهم في تمكين الفاعلين الاقتصاديين من اتخاذ قرارات أفضل، مما يقلل من هيمنة الشركات الكبرى التي كانت تحتكر المعلومات.
4. تعزيز الرقابة والمساءلة
- أدوات التحليل الرقمي تساعد الهيئات التنظيمية (مثل هيئات المنافسة) على اكتشاف السلوكيات الاحتكارية أو التواطؤ السعري في وقت مبكر.
- كما تمكّن من فرض العقوبات بناءً على أدلة رقمية دقيقة.
5. تطوير التشريعات والسياسات الرقمية
- التحول الرقمي يدفع الحكومات إلى سن قوانين لحماية المنافسة في الاقتصاد الرقمي، مثل مكافحة احتكار المنصات الكبرى أو تنظيم استخدام البيانات.

ثالثاً: التحديات المحتملة

- احتكار المنصات الرقمية الكبرى (Big Tech) قد يعيد إنتاج عدم العدالة في المنافسة.
- الفجوة الرقمية بين الدول أو المؤسسات قد تجعل الاستفادة من التحول الرقمي غير متكافئة.
- ضعف الأطر القانونية قد يعيق استخدام التقنيات الحديثة في الرقابة على المنافسة.
- مما تقدم يمكن القول إن التحول الرقمي يمكن أن يكون أداة قوية لتحقيق المنافسة العادلة عبر تعزيز الشفافية، وتوسيع المشاركة، وتحسين الرقابة.
- لكنه في الوقت ذاته يحتاج إلى حوكمة رقمية رشيدة وتشريعات متطورة لضمان ألا تتحول التكنولوجيا إلى وسيلة للاحتكار الجديد.